مبام شريك حزب العمل في التجمع العمالي الحاكم مؤتمرا وخرج بمقررات جديدة تجاه مصير المناطق المحتلة ، فبالنسبة لمستقبل الضفة الغربية اتخذ المؤتمر قرارا يدعو الى انسحاب اسرائيل الى حدود جديدة « يتفق عليها » وتجريد الضفة من السلاح وحظر دخول اية قوات عسكرية غربي النهر . وفيما يتعلق بالهضبة طالب المؤتمر بأن تمر الحدود بمرتفعات الجولان على ان يتم تحديد المنطقة الواقعة بين الحدود التي « سيتفق عليها » وبين خطوط وقف اطلاق النار الحالية . وفيما يتعلق بالقطاع وسيناء فقد اتخذ المؤتمر قرارات بشأنها تختلف اختلافا جوهريا مع « مشروع السلام » الذي كان حزب مبام قد قدمه عقب حرب حزيران ، ففي ذلك المشروع (انظر شؤون فلسطينية عدد ٢ ، ص ٤٩) دعا حزب مبام الى (١) تجريد سيناء من السلاح واعادتها الى مصر (٢) ضم قطاع غزة الى اسرائيل ، أما في المؤتمر الاخير فقد انتقل هوس الضم الى جزء من الاراضي المصرية في شمال سيناء يعرف بمشارف رفح حيث دعا المؤتمر الى ضم هذه المنطقة الى اسرائيل ، كما دعا الى تعزيز الاستيطان الاسرائيلي هنـــاك . وبالنسبة لقطاع غزة لم يطالب المؤتمر بضرورة ضمه بل اكتفى بالقول انه ينبغي عدم اعادته مطلقا الى مصر و« ان الموقف السياسي تجاه القطاع يجب ان يحدد مع مرور الزمن مع الاخذ بعين الاعتبار شؤون الدفاع الاسرائيلية ». ومن الجدير بالملاحظة هنا ان الدعوة لضم القطاع الى اسرائيل قد أزيلت في المؤتمر ، بيد ان هذا لا يعني عدم جواز ضمه الى اسرائيل كما جاء على لسان الوزير المبامي شمطوف : « لا ننس اننا بالنسبة لقطاع غزة قررنا انه ينبغي عدم اعادته الى مصر ، ولم نقرر انه لا يجوز ضمه الى اسرائيل ، وما قررناه هو ان هذا الامر يبقى مفتوحا للمفاوضات » (رصد اذاعة اسرائيل ٢/١/ ٧٣) .

الجمهور الاسرائيلي والمناطق المحتلة : وفي غمرة الاحاديث والنقاشات حول مصير المناطق المحتلة بين القوى السياسية الفاعلة في اسرائيل اخذ الجمهور الاسرائيلي يدلي بدلوه هو الآخر ، ويفصح عن موقفه تجاه قضية مصير المناطق العربية المحتلة فقد اوضح استفتاء اجراه احد باحثي الجامعة العبرية ونشره معهدان علميـــان في اسرائيل ان الاكثرية الساحقة في اسرائيل تفضل الاستمرار في السيطرة على المناطق المحتلة على السلام المبني على الانسحاب والاعتراف بدولة اسرائيل ، وان ٥ ٪ فقط من الجمهور الاسرائيلي مستعدون للتخلي عن جميع المناطق المحتلة مقابل السلام . وقد شمل الاستفتاء ١٨٠٠ شخص يمثلون الشرائح الاجتماعية المختلفة ، وكانت نتيجة الاستفتاء كالتالي : شرم الشيخ ٩٠ ٪ يصرون على ابقائه الى الابد تحت الهيمنة الاسرائيلية ، هضبة الجولان ٩١ ٪ بينما يقف الى جانب الانسحـــاب ٢ ٪ فقط ، القدس ٨٨ ٪ بينما يقف الى جانب الحكم المشترك ١١ ٪ و١ ٪ فقط وافق على ارجاعها شريطة ان يكون بامكان اليهود الاقامة بها . القطاع ٧٠ ٪ ، بينما استعد ٦ ٪ للتخلي عن قسم منه و١٠ ٪ وافقوا على اعادته . الضفة الغربية ٤٧ ٪ بينما ابدى ٤٤ ٪ استعدادهم للتخلي عن جـــزء منها و٤ ٪ فقط وقفوا الى جانب اعادتها . سيناء ٣٦ ٪ بينما ابدى ٤٥ ٪ استعدادهم للتنازل عن جزء منهـــا و١١ ٪ عبروا عن استعدادهم للتنازل كليا عنها مقابل السلام (معاريف ٧٢/١٢/١٧) .

ومن الطريف ان نذكر هنا ان البحث اوضح ان عامل المستوى الثقافي له دوره في عملية البت في مصير المناطق المحتلة بين الجمهور الاسرائيلي ، فقد خرج الباحث باستنتاج يقول انه كلما ارتفع مستوى الثقافة تقل نسبة معارضي التنازلات ، وذكر ان نسبة ٥٦ ٪ من بين عديمي الثقافة يعتقدون انه ينبغي عدم التنازل عـــن اية منطقة ، مقابل ١٥ ٪ من صفوف الذين يتمتعون بثقافة اكاديمية . ولعل وجه الغرابـــة المشفوع بالطرافة هو ان الاستفتاءات التي اجريت في اسرائيل عقبحرب حزيران حول مصير المناطق المحتلة قد درجت على تذييل نتائج هـــذه الاستفتاءات بالاستنتاج الآنف الذكر بالرغم من ان نتائج الاستفتاءات متشابهة ولم يطرأ عليها تغيير . فاذا كان الامر كذلك فهل توقفت المؤسسات العلمية في اسرائيل عن القيام بدورها ؟ واذا كانت الثقافة حقا «وليست المصالح» هي التي تخفف من غلواء المحتلين وتضمن انسحابهم، فهل المطلوب من سكان المناطق المحتلة تثقيف هذا النوع من المحتلين ؟

الاجراءات الاسرائيليـــة : لم تشـــل النقاشات المحتدمة بين الكتل السياسية في اسرائيل حول مصير المناطق المحتلة ، الاجراءات الرامية لتكريس الاحتلال واستدامته والتي اتخذت في الآونة الاخيرة ثلاثة اشكال لها :